

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Souq Al Arabia
DATE:	1-March-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	20,000
TITLE :	Al Souq Al Arabia Publishes the State's Benefits from the Stock Market Listing of Petroleum Companies
PAGE:	04
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Tamer Farouq

«السوق العربية» تنشر استفادة الدولة من طرح شركات البترول بالبورصة

كتب- تامر فاروق

تتجه الحكومة إلى طرح جزء من الحصص التي تمتلكها في بعض شركات البترول والبتروكيماويات في البورصة المصرية حيث يستهدف قطاع البترول توفير حوالي 15 مليار جنيه من عمليات طرح حصة من 10 شركات في البورصة في مجالات التكرير والبتروكيماويات والتشويق بهدف إصلاح الهيكل الإداري لبعضها وم طرح البعض الآخر في البورصة منتصف العام الحالي.

وقال محمد رضا مدير إدارة البحوث المالية والاقتصادية في كبرى المؤسسات المالية العاملة في أسواق المال أن طرح أسهم شركات البترول في البورصة خطوة جيدة تعكس بدأ تغير نظرة الحكومة للبورصة المصرية بأنها أحد أهم مصادر التمويل للمشروعات والتي تدعم توسعات الشركات من خلال استثمار بعيداً عن الاعتماد والتي أثقلت كاهل قطاع البترول بالديون والتي تعيق حالياً وبشكل كبير نشاطه.

وأضاف أن قطاع البترول يعد من القطاعات الحيوية التي تمتلك استثمارات ضخمة خاصة في قطاع البتروكيماويات ويمكن لهذا التوجه آثار إيجابية على قطاع البترول والذي سيمكنه من تأسيس عدد من شركات البتروكيماويات وتمويل جانب من رؤوس أموالها عبر سوق الأوراق المالية.

وأشار إلى أن البورصة المصرية سيحدث تطور قوي

لأدائها لإتاحة الاستثمار في هذا القطاع وتميز دور البورصة لتنظيم الاستثمارات في القطاع البترولي والذي يعد القطاع الاستراتيجي الأهم للدولة لينعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد المصري ككل.

وأوضح أن الهدف الرئيسي وراء طرح أسهم شركات البترول في البورصة هو حل أزمة الديون التي تلاحق قطاع البترول والتي تفاقت وتسببت في أزمات كبيرة مع الموردين للبترول والمواد. وقال أن قطاع البترول طرح بعض الشركات في البورصة مثل غاز مصر وسيدى كيرير وأموك ونجحت هذه الطروحات في تعظيم قيمة هذه الشركات والتي أدت إلى زيادة إيراداتها وإجمالي أصولها وارتفعت أسعار أسهم هذه الشركات فيما عدا غاز مصر وتعد شركة سيدى كيرير للبتروكيماويات من أفضل الطروحات والتي انعكست إيجابياً على الشركة بشكل كبير تمثلت في تضاعف أصولها وزيادة إيراداتها وأرباحها بشكل كبير، وجذبت هذه الشركات عدداً كبيراً من المستثمرين والمؤسسات وصناديق الاستثمار نظراً لاحتفاظها بقيمتها وتوزيعات الأرباح المرتفعة، والتحسن المتواصل للوضع المالي بعد طرح أسهمها في البورصة، ولكن هذه الأسهم اتسمت بانخفاض أحجام التداول عليها.

وطالب رضا وزارة البترول بالاستعانة بأكثر من مستشار مالي مستقل ونحت رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات لتحديد القيمة العادلة لأسهم الشركات المقرر طرحها بعد تقييم في ومالي لهذه الشركات من خلال فحص ثاف

للجهاة. مع وضع خطط مستقبلية توسعية لهذه الشركات للخمسة سنوات التالية للطرح مع احتفاظ الدولة بحصص حاكمية كإجراء مانع بما يحول دون الاستحواذ عليها بالكامل بعد طرحها في البورصة عن طريق إحدى الجهات وفقاً لألية الشراء الإيجاري لسوق المال في حالة تجمع أحد المستثمرين لنسبة من رأس المال يصبح معها وفقاً للقانون تقديم عرض شراء إجباري للاستحواذ على هذه الشركات ليعود بالفائدة على الدولة وتنفيذ الطرح بالشكل الأمثل.

وكانت وزارة البترول قد أعلنت أنها تسعى إلى الاستفادة من البورصة المصرية كمنصة للتمويل لتوفير التمويل اللازم لشركات البترول وذلك لضخ المزيد من الاستثمارات وإعادة هيكلة الشركات التي تحتاج إلى تطوير وضعها المالي.

وتتجه الحكومة إلى طرح شركات الشرق الأوسط لتكرير البترول- ميدور ومويكو للأسمدة والإسكندرية الوطنية للتكرير والبتروكيماويات- إينيرك مع إعادة هيكلة شركات أخرى تمهيداً لطرحها في البورصة كما تشمل الشركات المرشحة للطرح جنوب الوادي والنصر للبترول والعامرية لتكرير البترول والمصرية لإنتاج الإيثان- إيفيدكو كما سيشمل الطرح حصة جديدة من شركتي سيدى كيرير للبتروكيماويات- سيديك والإسكندرية للزيوت المعدنية- أموك والمقديتة فعلا بسوق التداول. وستكون عمليات الطرح جزءاً منها بالدولار والجزء الآخر بالجنيه المصري. ولم يتم تحديد نسبة محددة من رأس المال لطرحها للاكتتاب، حيث أعلنت وزارة البترول

أنه لا يوجد ما يمنع من بيع حصة كبيرة من بعض الشركات أو الاحتفاظ بحصة حاكمية في شركات أخرى إذ يتحدد ذلك وفقاً للأهمية الاستراتيجية لكل شركة.

أشاد معتمد الشهيدى، خبير أسواق المال، باتجاه الحكومة إلى طرح جزء من الحصص التي تمتلكها في بعض شركات البترول والبتروكيماويات في البورصة المصرية، مؤكداً أن طلب خصخصة جزء من شركات البترول في البورصة المصرية، كان مطلباً من الخبراء لقرارات طويلة.

مؤكداً أن ذلك يعمل على زيادة عمق السوق، وتنشيطه من خلال جذب عملاء جدد، خاصة أن المستثمر المصري يفضل المشاركة مع الدولة من خلال سوق الإصدار، نظراً لما حققه من أرباح ممتازة من قبل في طرح شركات سيدى كيرير، والإسكندرية للزيوت. لكنه أوضح أن الأمر يتوقف على سعر الطرح، هل سيكون بالقيمة الاسمية، أم بالقيمة العادلة.

وفي ذلك، أوضح دشتاوى أنه إذا تمت الطروحات بالقيمة الاسمية، فسوف يؤدي ذلك إلى جذب عملاء جدد، ومن ثم تنشيط البورصة، لكن إذا تمت الطروحات بالقيمة العادلة، فإنها لن تلقى نفس الإقبال، بحسب الخبير.

كما أكد الخبير أن ذلك سوف يساعد الدولة على الاستفادة من قيمة الطرح بالبورصة، سواء في إنشاء مشروعات أخرى، أو إسداد عجز الموازنة، بالإضافة إلى العمل على توسيع الملكية، وذلك تماشيًا مع الرأسمالية.